تطور المصالح الاقتصادية للولايات المتحدة الامريكية في العراق
18 تشرين الثاني 1963 – 13 نيسان 1966

الدكتور سنان صادق حسين
كلية التربية / الجامعة المستنصرية

توطئة: سعت الولايات المتحدة الامريكية دوماً لاستغلال جميع الوسائل ، ولاسيما الاقتصادية منها ، للتغلغل في منطقة الشرق الاوسط ، بما في ذلك العراق في نهاية القرن التاسع عشر ، وكانت هذه الوسائل ، وان اختلفت اساليبها ، سعت دائماً الى تهيئة الافكار بغية تقبل سياسة واشنطن في المنطقة . وقد اتخذ التغلغل الاقتصادي الامريكي اشكالاً مختلفة ، منذ مطلع القرن العشرين ، توافق كلياً مع مصالح وامكانات الولايات المتحدة الامريكية الواقعية في مرحلة تدشين ذلك التغلغل الذي تحول بسرعة الى عنصر سياسي فعال يؤثر على قضايا المنطقة الجوهرية . ومن هذا المنطلق ، دون سواه ، حاولت حكومة الولايات المتحدة الامريكية من خلال سياستها ((الباب المفتوح))[1] ، الفوز بمواقع اخرى في العراق على حساب بريطانيا التي رضخت للامر الواقع ، بمنح الشركات الامريكية حصة مقدارها 23.75% في حقوق استثمار النفط في العراق[2] . وفي الاحوال كافة ، كان ذلك يعكس الواقع الجديد لوزن الولايات المتحدة الامريكية الاقتصادي كأكبر دولة رأسمالية في العالم .

ارتبط أزدياد التغلغل الاقتصادي الامريكي، الذي شمل المساعدات الاقتصادية (المعونات والقروض) والاستثمارات المالية في قطاعات النفط والزراعة والصناعة والتبادل التجاري في المدة بين عامي 1921 و 1958 ، بالسياسة الاقتصادية العراقية في العهد الملكي التي اتسمت بقدر من الانفتاح لمتطلبات حاجات البلاد[3]. لذا لاغرو اذن ، ان شهدت العلاقات الاقتصادية بين البلدين تطوراً واضحاً دون تعثر ، ولاسيما التعاون الفني في اطار مشروع النقطة الرابعة [4] الذي تم الاتفاق عليه في 10 نيسان 1951[4] واشتراك واشنطن في عضوية مجلس الاعمار[5]المسؤول الاول عن السياسة الانمائية في العراق[6] .

وفي واقع الحال، اصبح للولايات المتحدة الامريكية وجوداً متميزاً ومؤثراً على الساحة العراقية على حساب الدول الكبرى بعد انبثاق ميثاق بغداد عام 1955[7] ، من هنا ، يلاحظ ثبات كاد ان يكون في نظرة واشنطن تجاه استمرار ربطها الاقتصاد العراقي بشكل وبأخر في فلك اقتصادها في ظل ضرورات الحرب الباردة مع الاتحاد السوفيتي .

وانطلاقاً من تلك السياسة ، فقد كانت مساهمة راس المال الامريكي في العراق قبل ثورة 14 تموز 1958 ، وكما تشير الوقائع التاريخية ، نحو ستين مليون دولار، منها ثمانية واربعون مليون دولار ، استثمرت في المجال النفطي[8] ، فضلاً عن ذلك احال مجلس الاعمار ثمانية عشر مشروعاً لشركات امريكية استشارية ، وكذلك نفذت الشركات الامريكية تسعة مشاريع لغاية الرابع عشر من تموز 1958[9] .

فرض الواقع السياسي الجديد الذي انبثق عقب انتصار ثورة 14 تموز 1958 ، الى بروز اتجاهات جديدة املت نفسها بقوة على السياسة الاقتصادية للحكومة العراقية التي رأت من واجبها انهاء تبعية الاقتصاد العراقي ، وفق منطلقاتها آنذاك ، من ((الرأسمالية الاستعمارية)) [10] ، وكان امراً طبيعياً ان تنال السياسة الجديدة للحكومة العراقية ، المصالح الاقتصادية الامريكية في العراق ، منها الغاء الاتفاقيات والمساعدات الامريكية في عام1959 ، وتقويض بعض الاستثمارات الامريكية، مع ذلك، ان واقع الحال ، اختلف جذرياً في التبادل التجاري الذي شهد اهتماماً بشأن تطوير علاقاتها التجارية بين البلدين[11] .

وفي خضم التطورات السياسية في العراق ، ابدت الولايات المتحدة الامريكية موقفاً متعاطفاً مع انقلاب 8 شباط 1963[12] ، وهو ما انعكس ايجابياً على تطور المصالح الاقتصادية الامريكية خلال عام 1963 ، فقد ادركت واشنطن من الحقائق التاريخية ما تسبب لمصالحها خلال عهد الزعيم عبد الكريم قاسم (1958-1963)، فضلاً عن تغلغل الاتحاد السوفيتي في العراق بشكل أربك الدول الغربية عموماً ، لذا سعت الولايات المتحدة منذ البداية بأمل زعزعة المواقع السوفيتية في العراق الى اقصى حد ممكن ، فكانت المساعدات الاقتصادية للحكومة العراقية ، تمثل خطوة على طريق ايقاف الاندفاع السوفيتي نحو منابع النفط في مناطق الشرق الاوسط برمتها[13] .

السياسة الاقتصادية للولايات المتحدة الامريكية تجاه العراق 18 تشرين الثاني 1963 – 13 نيسان 1966

على هذا النحو ، ادركت حكومة الولايات المتحدة الامريكية ان حركة 18 تشرين الثاني 1963 ، وبعد تسنم الرئيس عبد السلام عارف مقاليد الحكم[14]، قد نقلت العراق الى مرحلة جديدة تختلف بملامحها العامة عن مرحلتين سبقتها ، وهما مرحلة الزعيم عبد الكريم قاسم (14 تموز 1958 – 8 شباط 1963) والمرحلة التي اعقبت حكمه (8 شباط – 18 تشرين الثاني 1963) ،فكان عليها والحال هذا ، ان تحسب الحساب للثوابت والمتغيرات، التي من شأنها ان تضمن مصالحها الاقتصادية ، وتطلب منها ، في الوقت نفسه، الجمع بين اساليب السيطرة المباشرة واساليب اكثر مرونة للاقناع السياسي غير المباشر ، في سبيل الاحتفاظ بالعراق في فلكها ، وايقاف الاندفاع السوفيتي نحو دول المنطقة ، لاسيما دولة مثل العراق . لذا لا غرو اذن ، ان شهدت السياسة الاقتصادية لحكومة واشنطن تطوراً واضحاً ليشمل المساعدات الاقتصادية (المعونات والقروض)، والاستثمارات المالية في المجالات الصناعية والزراعية ، وارسال الخبراء الامريكيين للعراق .

المساعدات الامريكية الاقتصادية (المعونات والقروض) للعراق :

شكلت المساعدات الاقتصادية الامريكية اقدم وابرز وجه للتغلغل الرأسمالي الامريكي ، فان الهدف النهائي لمثل هذه المساعدات ، باعتراف القوانين الامريكية نفسها ، هو ضمان أمن الولايات المتحدة الامريكية ، وعلى هذا الاساس فانها لا تمنح عادة الا للانظمة السياسية التي تتناسب مع اهدافها التجارية ، مع ذلك، يؤكد المؤرخ الامريكي بريسون ان دبلوماسية الولايات المتحدة الامريكية في مرحلة الستينات من القرن العشرين ، تميزت ((بالعدالة في تقديم المساعدات لدول المنطقة)) ، بعد ان تبنى صانعي السياسة الامريكية ((وجهة نظر متفهمة لقوة القومية العربية)) على حد تعبيره[15] . في الوقت نفسه، ينبغي الاخذ بالحسبان هنا ، ان الحكومة العراقية قبلت المساعدات مبدئيا ، الغرض منه تحسين مستوى المعيشة للشعب العراقي، ولبناء التنمية الاقتصادية العراقية على النحو الذي ورد في منهاج وزارة طاهر يحيى[16] الاولى [17] ، وازاء ذلك كانت الحكومة العراقية تفكر جديا للاستفادة من علاقاتها الاقتصادية مع واشنطن، واستعداد الاخيرة للتعاون معها كما كان عليه الحال بعد 8 شباط 1963، الامر الذي اكده الرئيس ليندون جونسون (Lendon Johnson) [18]، بعد مرور خمسة ايام على تسنمه الحكم ، في رسالته الشخصية الى الرئيس عبد السلام عارف الذي استلمها في لقاءه مع السفير الامريكي ببغداد روبرت سترونغ (Robert Strong)[19] في السابع والعشرين من تشرين الثاني 1963[20] .

وكان لهذه المواقف اثرها في دفع الحكومة العراقية ، لان تضع اساساً ثابتاً لعلاقاتها الاقتصادية مع دول العالم ، ومنها الولايات المتحدة الامريكية، فتم في الثاني والعشرين من كانون الاول 1963 ، تأليف لجنة مهمتها وضع اسس لقبول المساعدات التي تتلائم مع سياسة الحكومة العراقية[21]، وعلى هذا الاساس كانت الاخيرة واضحة في التوجه نحو حكومة واشنطن للافادة من مشروع التغذية المدرسية (كير)، الذي تقدمت به جمعية التعاون للمساعدات الامريكية الى الحكومة العراقية السابقة التي وافقت عليه في ايلول 1963[22]، وعلى ضوء ما تقدم ، وافق مجلس الوزراء العراقي في جلسته المنعقدة بتاريخ 22 كانون الاول 1963 ، على طلب وزارة التربية والتعليم لاقرار الاتفاقية مع الجمعية الامريكية بصيغتها النهائية وتشريع قانون للمصادقة عليه[23] .

في غضون ذلك ، طلب الرئيس جونسون ، في اطار التوجهات الجديدة للسياسة الامريكية، من اللجنة التي شكلها في مطلع العام 1964 ، الى اعادة النظر وبافكار جديدة غير مرتبطة بالقيود الامريكية السابقة ، فضلا عن ذلك شجع الرئيس جونسون الجمعيات والمنظمات والجامعات الامريكية الى ابداء المساعدات الخاصة للبلدان النامية، وذهب الرئيس الامريكي الى ابعد من ذلك ، بدعوته الى ضرورة اقناع الدول الغربية المتقدمة ، لتقديم المساعدات عن طريق الاتفاقيات الثنائية او الدولية[24]، وفي الاحوال كافة ، لم يأت ذلك ، بمعزل عن التغلغل السوفيتي في دول العالم الثالث ، فقد حاولت واشنطن زعزعة دور السوفيت المتنامي على حساب مواقع واشنطن والدول الغربية عموما .

ومهما يكن من امر ، جاء تحسن العلاقات الدبلوماسية بين الولايات المتحدة الامريكية والعراق بعد نجاح حركة 18 تشرين الثاني 1963 ، كعامل دفع اخر للولايات المتحدة الامريكية لتوقيع اتفاقية المعونات ضمن مشروع جمعية التعاون للمساعدات الامريكية (كير)، ومما له مغزاه ما نحن بصدده، ما اشار اليه السفير الامريكي ببغداد سترونغ في تقريره الى وزارة خارجية بلاده في اذار 1964 ، عن رغبة الحكومة العراقية بتوطيد وتعزيز علاقاتها الاقتصادية مع حكومة الولايات المتحدة الامريكية ، فقد ورد في تقريره ما نصه ((تأمل الحكومة العراقية من حكومة واشنطن ان تقدم باستمرار المساعدات الاقتصادية والفنية للعراق))[25]، وفي سياق ذلك، وكما اكد تقرير وزارة الخارجية الامريكية ، ان سفير العراق بواشنطن ناصر الحاني[26]، طلب في 20 نيسان 1964 من المسؤولين في وزارة الخارجية الامريكية ، ضرورة تقديم المساعدات للحكومة العراقية، لان ((العراق يعيد بناء نفسه اقتصاديا بغية المحافظة على استقراره)) كما ورد في الوثيقة الامريكية الرسمية[27].

فضلا عما تقدم ، اتسمت تقارير السفير الامريكي سترونغ خلال تلك الفترة بمطالبة حكومته بتقديم كل سبل المساعدات الاقتصادية للعراق لتحسين العلاقات بين البلدين، وقد نالت تلك التقارير ترحيبا من دين راسك (Dean Rusk)[28] وزير الخارجية الامريكية، فقد اكد الاخير في رسالته الى وزير خارجية العراق صبحي عبد الحميد[29]، في 7 مايس 1964،

رغبة حكومته في توطيد وتطوير التعاون بين البلدين، بما كان عليه الحال في عهد الرئيس السابق جون كنيدي[30].

مهد كل ذلك ، بما في ذلك تقارير السفير سترونغ الى دفع مجلس الوزراء العراقي بتخويل وزير الدولة مسعود محمد[31]، صلاحية التوقيع على الاتفاقية مع جمعية التعاون للمساعدات الامريكية (كير)[32]، والثابت تم التوقيع على الاتفاقية في الخامس عشر من آب 1964 ، تبادل اثناءه مسعود محمد وزير الدولة نيابة عن الحكومة العراقية وروبرت اف لندر (Robert F. Lndr) رئيس فرع المؤسسة في العراق ((مذكرات الاتفاقية)) التي اشترطت ان تجهز الجمعية الحكومة العراقية، على سبيل الهبة ، الكميات الغذائية التالية (الطحين كميته 10.800.000 كيلو غراما، ومسحوق الحليب كميته 10.800.000 كيلو غراما ، ومادة الزبد كميتها 1.444.000 كيلو غراما، وبرغل كميته 2.160.000كيلو غراما)، فضلا عن ذلك ، تولت الجمعية تكاليف شحن المواد الغذائية ، ومن الجدير بالاشارة ، ان الحكومة الامريكية تعهدت بدفع تكاليف المواد الى الجمعية المذكورة ، والبالغة مقدارها (44915) دولاراً [33] .

ويبدو ان وصول تلك الشحنات من المساعدات الامريكية ، قد ترك اثرا ايجابيا في الحكومة العراقية التي سعت هي نفسها ، الى استمرارها ، وهو مايفسر موافقة مجلس الوزراء العراقي في السادس والعشرين من كانون الثاني 1965 للاستفادة من احكام هذه الاتفاقية في منهاج التغذية المدرسية ومنهاج الاعمار في منطقة كردستان العراق ، وذلك بموجب اتفاقية تكميلية اخرى ، فضلا عن ذلك ، خول المجلس ناجي طالب وزير الخارجية العراقية التوقيع على الاتفاقية التكميلية مع الجمعية المذكورة[34].

واجه المعنيون في وزارة التربية العراقية عدد من المعوقات، منها، عدم صلاحية الطحين المخصص للتغذية المدرسية والتي قامت الجمعية الامريكية بتجهيزه للعراق، ويفسر ذلك تشكيل لجنة في الوزارة المذكورة للتحقيق في الامر، كما ورد في صحيفة ((الجمهورية)) البغدادية[35].

ويبدو ان تركيز الولايات المتحدة الامريكية لجهودها في تنمية العلاقات الاقتصادية مع العراق ، بما في ذلك المعونات، كانت تستهدف، منها بناء الثقة وتحسين العلاقة كخطوة اولى لاستمالته الى المعسكر الغربي، وابعاده الى اقصى حد ممكن عن الاتحاد السوفيتي ، وعلى ما يبدو كانت

الحكومة العراقية تدرك ذلك ، فكانت مساعيها هذه للاستفادة من علاقاتها من واشنطن، واستعداد الاخيرة لدعمها تحقيقا لمصالح خاصة بها، تؤلف جزءا من مساعي متشعبة شملت الكثير من دول العالم، منها تحسين مستوى المعيشة للشعب العراقي، وازاء ذلك ، كانت بغداد تعول كثيراً على مساعدات واشنطن ، ولاسيما قروضها المالية .

تعد القروض الاجنبية بانواعها كافة ، عاملا مساعدا للاسراع في عملية النمو الاقتصادي مع انها ، تنشئ التزاما على عاتق الدولة التي تتلقى راس المال الاجنبي، بان ترد قيمته مع فوائده في المستقبل ، ومما لا شك فيه سيؤثر على ميزان المدفوعات وعلى حجم الدخل القومي للبلاد[36]، مع ذلك، يرى احد المختصين الاقتصاديين العراقيين ، ان هناك شروطاً عدة يفترض مراعاتها عند الاقتراض من خارج البلاد ، منها، في سبيل المثال، تمويل مشاريع الخطة الاقتصادية فقط ، وان لا يحل الاقتراض الادخار القومي[37].

وعلى وفق ما تقدم، يبدو ان الحكومة العراقية كانت تفكر جديا في الافادة من القروض الاجنبية، ولاسيما الامريكية منها، وينبغي الاخذ بالحسبان هنا، ان واشنطن بتقديمها القروض الى العراق، ودول المنطقة عموما، كانت تنطلق من سياستها البراغماتية، ومن رغبتها الجامحة للمحافظة على مصالحها في العراق، والتي كان يدعو لها صانعي السياسة الامريكية، وتوضحت بشكل اكثر في شهر نيسان 1964، حين اوضح فيليبس تالبوت (Phillips Tablot)[38]. مساعد وزير الخارجية الامريكية الى لجنة العلاقات الخارجية في الكونغرس الامريكي ، ضرورة تقديم المساعدات الاقتصادية (المعونات والقروض) الى دول الشرق الاوسط لضمان استقرارها من جهة، وتعزيز اهداف السياسة الخارجية الامريكية من جهة اخرى[39] .

ولابد من القول ، جاءت هذه التوجهات الامريكية متوافقة مع طموحات الحكومة العراقية التي وضعت منهاجاً طموحاً في ميدان تطوير انتاج منظومة الطاقة الكهربائية في بغداد الى مستوى مماثل او مقارب الى مستويات الدول الاخرى . وعلى هذا الاساس اعدت وزارة التخطيط دراسة خاصة، قدمت الى مجلس الوزراء العراقي في جلسته المنعقدة بتاريخ 12 شباط 1964، تضمن فحواها قرارا لمجلس التخطيط الاقتصادي ، والخاصة بالموافقة على شروط بنك التصدير والاستيراد في واشنطن ، لتقديم قرضا

للحكومة العراقية مقداره (2.784.00) دولارا ، بضمان وزارة المالية العراقية ، لتجهيز ونصب وحدة بخارية كاملة سعة (218.000) كيلو واطا، لمحطة كهرباء جنوب بغداد ، وقد رست عملية تجهيز ونصب الوحدة المذكورة على شركة ويستنكهي الكترتيك انترناشنل الامريكية (Westinghy Electric International Co.)، التي استملت المبلغ المذكور من البنك الامريكي وفقا للعقد المبرم بين وزارة التخطيط والشركة، وحصلت موافقة المجلس ايضا، على تخويل السفير العراقي في واشنطن ناصر الحاني لتوقيع العقد المذكور [40] .

تم تولى بعد ذلك، القرض الثاني من البنك نفسه ، والبالغ مقداره (5.5) مليون دولار لغرض شراء جهاز توربيني بخاري لتوليد طاقة كهربائية سعة (67.500) كليو واطا ، ينصب في محطة كهرباء جنوب بغداد ايضا ، وقد رست عملية تجهيز الجهاز على شركة جنرال الكترتيك انترناشونال(General Electric International Co.)في نيويورك،اما التصميم الهندسي وعملية النصب،فتولتهما شركة ساندرسن(Sanderson Co.) في نيويورك ، من جانبها ، اولت الصحافة العراقية اهتماما بالقرض الامريكي الذي عدته مجلة ((الاسواق التجارية)) انجازاً مهماً ، لمساعدة الحكومة العراقية لمواجهة الطلبات المتزايدة بسرعة على الطاقة الكهربائية التي سيزيد من توفيرها نصب الجهاز المذكور[41]، ومن الجدير ذكره هنا، كان لزاما على الحكومة العراقية اصدار لائحة قانون لتصديق تلك العقود مع البنك الامريكي[42].

اما القرض الثالث للبنك في المجال نفسه ، فقد بلغ مقداره (5.3) مليون دولار لتجهيز مولد بخاري للطاقة الكهربائية في تشرين الثاني 1965، وقد رست عملية التجهيز على شركة جنرال الكترتيك انترناشونال،في حين تولت شركة فوستر باير(Foster Pier Co.) تجهيزه المراجل ، اما التصاميم الهندسية والاشراف على الاعمال ، فقد تولته شركة امريكية اخرى في نيويورك ، ومن المفيد الاشارة هنا ، ان نسبة فوائد القرض قدرها 5.5% ومدة سداد مقدارها اثنى عشر عاما واعتبارا من العام 1968[43]، ويفسر مثل هذا الواقع الدعوة الموجهة من الحكومة الامريكية الى مدير عام مصلحة الكهرباء العراقية جهاد احمد فخري في 23اذار

1965 ، لزيارة واشنطن بغية الاطلاع على سير عمل المؤسسات الامريكية المختصة بتصنيع المعدات الكهربائية[44] .

وفي مجال اخر ، حصلت الحكومة العراقية من بنك الاستيراد والتصدير الامريكي، على قرض مقداره (9.9) مليون دولار في تشرين الاول 1964 ، لشراء مائة باص من شركة ((موتورز))المعروفة ومن طراز(جي .أم.سي)، تستخدم لاغراض النقل العام [5] .

لم يقتصر تقديم القروض الامريكية من بنك الاستيراد والتصدير في واشنطن على مجال الطاقة الكهربائية والباصات بل شمل المجال الصناعي ايضا ، فقد كانت الحكومة العراقية مقتنعة بان تطوير التنمية الاقتصادية ولاسيما الصناعية في البلاد[46]، تحتاج الى مساعدات فنية ومادية اجنبية ، لذا اجرت اتصالات مع البنك المذكور بغية الحصول على قرض مقداره (2.00.000) دولارا ، للمصرف الصناعي تضمنه الحكومة العراقية نفسها ، ليستخدم في تمويل المشاريع الصناعية في العراق[47]، في الوقت ذاته، سعى المعنيون العراقيون اثناء المفاوضات مع المسؤولين في البنك الامريكي الى تخفيض الفائدة التي يتقاضاها من القرض المذكور ، كما ذكرت صحيفة ((الجمهورية)) البغدادية [48] .

من جانبهم ، ابدى المسؤلون في البنك ، تسهيلات بتقديم المساعدات الى المؤسسات الصناعية العراقية ، وذلك بتمويلها في شراء المعدات والالات الميكانيكية[49]، وعلى اية حال ، ان البنك الامريكي قد وافق على القرض في شهر تشرين الثاني 1966 ، وهي مدة تقع خارج نطاق الاطار الزمني للدراسة .

وبالطريقة نفسها يمكن ان نفهم دوافع ومحاولات الحكومة العراقية باجراء اتصالات مع البنك الدولي للانماء والتعمير في واشنطن ، لتوفير قروضٍ لمشاريع الري وبناء الطرق، وقد نجحت الحكومة العراقية في ذلك، بعد ان وجه البنك دعوة خاصة الى عبد الصاحب العلوان[50] وزير الزراعة والاصلاح الزراعي لزيارة واشنطن في اب 1964 ، وتوقعت الصحافة العراقية ان يستثمر الوفد العراقي وجوده في واشنطن لاجراء مباحثات غير رسمية مع الحكومة الامريكية[51]، وبالفعل اجرى الوفد العراقي مباحثات في واشنطن، بعد وصوله اليها في 18 اب 1964[52]، وعليه اعد الوفد دراسة ، قدمت الى مجلس الوزراء العراقي في شهر ايلول 1964 ، فيما يخص

محادثاته مع البنك الدولي ، وامور اخرى تتعلق بقرض الشركة التي تولت انشاء سد دربندخان وتمويل مشروع ماء كركوك[53]، وعلى ما يبدو، وكما تشير الوثائق العراقية غير المنشورة اشترط البنك الدولي تعويض رؤوس الاموال الاجنبية المؤممة في 14 تموز 1964[54]، واجراء تسوية بصدد الموضوع قبل منح العراق القروض المطلوبة والبالغة مقدارها (22) مليون دولار، وعليه حصلت موافقة مجلس الوزراء العراقي الى تخويل وايفاد محافظ البنك المركزي العراقي الى واشنطن ، لتقديم تأكيدات تحريرية للموافقة على طلب البنك[55] .

وبسبب الاهمية والدور الذي تساهم به الزيارات المتبادلة في تعزيز اواصر العلاقات الاقتصادية بين البلدين شهدت واشنطن ، زيارة رئيس الوزراء العراقي عبد الرحمن البزاز[56]، في تشرين الاول 1965، وكما تشير وثيقة امريكية منشورة عقد البراز سلسلة من اللقاءات مع كل من راسك وزير الخارجية الامريكية وهيوبرت همفري (Hubert Humphrey)[57] نائب الرئيس وتوماس سي. مان (Thomas C. Mann)[58]، مساعد وزير الخارجية الامريكية للشؤون الاقتصادية في الثامن والخامس عشر من تشرين الاول على التتالي، اكد خلالها على رغبة حكومته بتوطيد العلاقات الاقتصادية بين البلدين، فضلاً عن ذلك حث البزاز المسوؤلين الامريكيين الى ضرورة تقديم القروض الامريكية الى العراق، بما في ذلك قرضا مقداره (30-35) مليون دولار لبناء جامعة ، وقرضا اخر مقداره (7-8)مليون دولار لمشاريع اسكانية، وقد وعد المسؤولون الامريكيون ضيفهم العراقي((بانهم سينظرون بالامر)) كما ورد نصا في الوثيقة الامريكية[59].

وان مثل هذا الواقع ، هو الذي يفسر وصول هارولد ليدو (Harlod Ledo) رئيس بنك الاستيراد والتصدير في واشنطن الى بغداد في 14 تشرين الثاني 1965 ، للقاء المسؤولين العراقيين[60] وامكانية تقديم القروض من البنك ، لتمويل مشاريع التنمية في العراق[61] .

ولابد من القول ، ان القروض الامريكية، مع انها ، شكلت عبئا لا يستهان على الاقتصاد العراقي ، فان الرابح في طرفي المعادلة ، هما الطرفان ، فالعراق ، والحق يقال، قد حصل على معدات وتجهيزات امريكية ، اثبتت الوقائع التاريخية ، انها ذات متانة عالية وملائمتها للاجواء العراقية،

في المقابل ، ان القروض الامريكية ، جلبت المنفعة لواشنطن، لانها ضمنت لها تصريف البضائع الامريكية في الاسواق العراقية، وكذلك تسهيلات اخرى مشابهة لها ، ومما له مغزاه ما نحن بصدده ، بلغت قيمة الصادرات الامريكية الى العراق في العام 1963 نحو (37.3) مليون دولار ، ارتفعت في العام 1966 الى (51.7) مليون دولار [62] .

وفي الاحوال كافة ، لم يكن بوسع الاوساط الامريكية ان لا تأخذ بالحسبان بصورة جدية ما يمتلكه العراق ، من احتياطات نفطية وغيرها، بعث الاطمئنان في نفوس تلك الاوساط لاستثمار الرساميل الامريكية في العراق .

الاستثمارات الامريكية في العراق :

ما ان نجحت حركة 18 تشرين الثاني 1963 ، حتى باشرت الحكومة العراقية باتخاذ خطوات عملية لجذب الراسمال الاجنبي الى العراق ، لانها ازدادت قناعة ، على ما يبدو ان استثمار مصادر ثروة البلاد ، ورفع مستوى المعيشة للشعب لا يمكن تحقيقه بما هو متوافر في البلاد من رؤوس اموال محلية ، بيد ان رغبة الحكومة العراقية في استقدام رؤوس الاموال الاجنبية ، لم تكن تكف لوحدها لجلب اصحابها الى استثمار اموالهم في البلاد ، لانهم كانوا مترددين لاسباب شتى منها ، في سبيل المثال ، عدم تبلور الثوابت لدى حكومات العالم الثالث ، بما في ذلك الحكومة العراقية ، لكثرة القوانين والانظمة المتناقضة التي اصدرتها الحكومات العراقية السابقة ، وهذا الامر وحده يكفي ليدخل التردد المشروع في نفس أي مستثمر اجنبي ، لذا لم تكن مهمة الحكومة العراقية لاقناع اصحاب رؤوس الاموال الامريكية , وغيرهم، للتوجه الى العراق مهمة سهلة في الاحوال كافة . لذا تطلب من الحكومة العراقية ، بذل جهود اضافية لتجاوز ذلك التردد ، ومن اجل بعث الاطمئنان في نفوس المستثمرين الاجانب ، اتخذ البنك المركزي العراقي قراراً في شباط 1964 ، حدد بموجبة نسبة الارباح لرؤوس الاموال الاجنبية المستثمرة التي يتم تحويلها الى الخارج بنسبة قدرها (20%) من راس المال، اما المتبقي ، فيمكن استثماره في العراق ، وتحويل ارباحه وفق النسبة المحددة ايضا[63]. وفي السياق ذاته، قررت الحكومة العراقية تأليف لجنة اقتصادية في نيسان 1964 ، لبحث امكانية عقد اتفاقية بين العراق

الولايات المتحدة الامريكية، لاستثمار رؤوس الاموال الامريكية ، وضمان تشجيع دخولها في السوق العراقية ، ومساهمتها في تنفيذ مشاريع التطور الاقتصادي[64] . وكانت الحكومة العراقية ترجو من كل ما تقدم ، تشجيع المستثمرين الامريكيين لاستثمار اموالهم في البلاد .

تؤكد الوثائق الامريكية نفسها ، هذه الحقيقة اكثر ، ففي لقاء السفير العراقي ناصر الحاني في واشنطن مع المسؤولين في وزارة الخارجية الامريكية في نيسان 1964، اكد الحاني على رغبة حكومته الحفاظ على استقرار البلاد، وانها أي الحكومة العراقية ترنو صوب واشنطن لتشجيع المستثمرين الامريكيين للتوجه نحو العراق لاستثمار اموالهم في مشاريع الاسكان والتصنيع والزراعة [65] .

مهد كل ذلك ، بما في ذلك المستثمرين الامريكين انفسهم، الى عامل دفع للافادة من السياسة الاقتصادية العراقية في تلك الحقبة والتي اتسمت بقدر من الانفتاح ، من اجل جلب الاستثمارات الامريكية الى العراق .

في المجال الصناعي ، سعت الحكومة العراقية الى استثمار العرض المتقدم من شركة هوايان اكره نيوميكسن انترناشنال(Hyian Agra Newmexan International Co.) الامريكية الى الحكومة العراقية السابقة في حزيران 1963 ، لانشاء مصنع للسكر واستثمار قصب السكر في لواء (محافظة) العمارة[66] . وعلى وفق الاتفاق المبرم بين وزارة التخطيط والشركة الامريكية ، وصل الدكتور كليمنت (Dr. Clement)الخبير بزراعة القصب والاستاذ في كلية الزراعة في جامعة هاواي الى بغداد في 19 شباط 1964 ، للتداول مع المسؤولين العراقيين في وزارة الزراعة ، حول تشييد الحقل وبناء المعمل ، وتطلب الامر زيارة الخبير الامريكي ، برفقة الوفد العراقي، لواء العمارة لتعيين الموقع[67] . ومن الثابت فعلا ، اجرى كليمنت دراسات اولية عن الاحوال الجوية ، ونوعية التربة ، وتوفر المياه ، بعد زيارته للموقع استمرت اربعة ايام ، وعلى وفق ما تقدم ، اعد كلمنت نتائج دراسته الى مجموعة مختصة من الخبراء في واشنطن قبل البت النهائي من قبلهم عن مدى صلاحية المنطقة لزراعة قصب السكر ، واعلام وزارة التخطيط العراقية بالامر [68] .

بعد المداولات واللقاءات توصل الطرفان الى اتفاقية توقيع عقد انشاء مشروع سكر القصب في العمارة في 11 كانون الثاني 1965 ، وقد عدّ

وزير الزراعة عبد الهادي الراوي[69] ، المشروع ذي فائدة كبيرة بالنسبة للاقتصاد الوطني كما ورد في صحيفة ((الجمهورية)) البغدادية[70] . ومن الجدير بالذكر ، بلغت تكاليف المشروع (30) مليون دولار، واستوعب (3800) عاملا للعمل في المصنع المذكور[71].

وفوجئت الدوائر الامريكية واصحاب رؤوس الاموال الاجنبية في العراق ، بما في ذلك الشعب العراقي نفسه[72]. بصدور خمسة قرارات في 14 تموز 1964 ، تقضي بتأميم المصارف والصناعات وتنظيم مجالس ادارة الصناعات ، وانشاء مؤسسات اقتصادية لتطبيق الاقتصاد الاشتراكي والاشراف عليه[73]. وعلى الرغم عدم ايمان الرئيس عبد السلام عارف بالاشتراكية ((نهجاً وطريقاً)) على حد تعبير المؤرخ الدكتور جعفر عباس حميدي[74] . الا ان عارف، عدها انذاك ((بداية لخطوات اخرى في سبيل زيادة الانتاج))[75] ، مع ذلك ، يؤكد مراقب اجنبي ان قرارات التأميم ادت الى انخفاض الانتاج، فضلا عن ذلك، شجعت هروب رؤوس الاموال ورجال الاعمال الى خارج العراق[76] .

وحقيقة الامر ، ان القرارات التي اتخذتها الحكومة العراقية بشكل ارتجالي وغير موضوعي وفي ظروف سياسية خاصة ، تكمن وراء صدورها ، عدد من الاسباب السياسية، وقد ارتبط ، بشكل او باخر بعملية الوحدة الدستورية بين العراق ومصر ، على حد الوصف الدقيق للعلامة المؤرخ كمال مظهر احمد[77] .

ومما تقدم يبدو واضحاً ان هذا الامر داخل في اهتمام وحسابات الدوائر الامريكية الرسمية في واشنطن التي انطوت تقاريرها ، المتوافرة بين ايدينا ، على معلومات وتوقعات تخص قرارات التأميم بمكان. فقد شككت وثيقة لوزارة الخارجية الامريكية تحمل تاريخ 3 أيلول 1964، ((بتغيير الحقائق السايكولوجية والسياسية الاساسية)) للعراق من جراء التأميم، وارجعت الوثيقة اسباب ذلك ، الى الضغوطات التي يواجهها الرئيس عارف من ((فئات عرقية وتجارية وسياسية)) التي تعادي حكمه، وان جزءاً من هذا العداء ، متصل بخطوات عارف نحو توحيد المؤسسات العراقية والمصرية[78] . واشارت الوثيقة ان قرارات التأميم ساهمت الى حد ما ((بفقدان الثقة)) بالرئيس عارف ، على اساس انها لم تلق التاييد الكلي من بعض طبقات الشعب كما ورد في الوثيقة الامريكية[79] .

ومن الضروري الاشارة هنا ، ان قرارات التأميم ، لم تكن بمثابة وضع حواجز في طريق استمرار الاستثمارات الامريكية في العراق ، ولعل ما طلبه السفير العراقي ناصر الحاني من المسؤولين في الخارجية الامريكية في شهر كانون الاول 1964 بتشجيع اصحاب رؤوس الاموال الامريكية ، باستثمار اموالهم في المجالات كافة بهدف تطور العراق ، وكما ورد في الوثيقة الامريكية[80] ، دليلاً على ما ذهبنا اليه انفا .

شهد مطلع العام 1965، وصول وفد من شركة رالف ام بارسونز(Rolph M. Parsons) الامريكية ، لتوقيع الاتفاقية الخاصة بمشروع استخلاص الكبريت من الغاز السائل في كركوك ، مع وزارة الصناعة العراقية ، وقد بلغت كلفة انجاز المشروع (24) مليون دولار[81]. وكان لهذا العقد مع الشركة الامريكية ، اثره في دفع المسؤولين في الحكومة العراقية في نيسان 1965 ، لتفعيل عمل اللجنة الخاصة لدراسة ضمان رؤوس الاموال الامريكية المستثمرة في العراق[82]. ويفسر مثل هذا الواقع ، العرض الذي تقدمت به شركة امريكية الى المصرف الصناعي العراقي في 26نيسان 1965 ، لانشاء معمل لصناعة الاطارات في العراق بالتعاون مع المستثمرين العراقيين[83] . وفي الاطار ذاته ، وصل وفد امريكي ضم اربعة خبراء امريكان من شركة وايت موتور الامريكية الى بغداد في 15 حزيران 1965 لغرض دراسة امكانية انشاء صناعة تجميع السيارات في العراق[84] . فضلا عن ذلك تلقت الحكومة العراقية ، في شهر اب 1965 عرضين من شركتين أمريكيتين لانشاء مصنعين لتجميع السيارات في العراق ، بالتعاون مع المستثمرين العراقيين[85] .

ويلاحظ، ان السفارة الامريكية ببغداد ، ادت دوراً مهماً في تشجيع اصحاب الرساميل الامريكية ، لاستثمار رؤوس اموالهم في العراق ، فكان السفير سترونغ ينقل طلبات الحكومة العراقية فيما يخص اقامة عدد من المشاريع الصناعية وغيرها ، الى الحكومة الامريكية والشركات الامريكية، وهو ما يفسر لقاء السفير الامريكي ببغداد ، بوزير الصناعة العراقي جميل الملائكة[86] . وسلمان عبد الرزاق اسود[87] ، وزير التخطيط كلا على انفراد في شهري تموز وتشرين الثاني 1965 [88]. ويلاحظ هنا ، ان الولايات المتحدة الامريكية سعت الى استثمار كل الفرص من اجل توطيد علاقاتها الاقتصادية مع العراق ، بما في ذلك، ما يخص استخدام الخبراء

الامريكيين في المؤسسات الصناعية العراقية ، وكانت تستهدف من ذلك ، وغيره ، بناء الثقة وتحسين العلاقة مع الحكومة العراقية ، وازاء ذلك ، كانت الاخيرة تفكر جديا في الاستفادة من الخبراء الامريكان لدراسة ظروف البلاد الاقتصادية ولاسيما المجال الصناعي ، ووضع الخطط لتطويره ، وكان العراق فعلا بحاجة الى عدد من الخبراء الامريكين، او غيرهم ، لدراسة واقعه الاقتصادي ، وعلى هذا الاساس ، استقدمت مصلحة التعليب العراقية في شباط 1964 احد الخبراء الامريكين المختصين في التعليب لدراسة انتاج معامل تعليب كربلاء ، وتقديم السبل الكفيلة لتطويره[89]. وعلى الغرار نفسه وصل الخبير الامريكي دارا ان كرودي (Dara N. Crudy) موفدا من جمعية الالبان الامريكية في بيروت الى بغداد في شهر ايلول 1965 ، لتقديم المساعدة في تطوير معمل البان كربلاء ، وفتح دورة لتطوير صناعة الالبان في العراق [90].

وهناك مجال اخر ، استمرت فيه شركات امريكية عملها بعد قيام حركة 18تشرين الثاني 1963، ضمن فروعها في بغداد . فقد منح مجلس الوزراء العراقي في جلسته المنعقدة في 28 تشرين الاول 1964 اجازة لمدة سنة لشركة طيران الخطوط الجوية الامريكية (ارامكو)[91]. ينطبق الشيء نفسه على شركة الخطوط الجوية العالمية (P.A.A) لمدة سنة ايضا [92]. وفي السياق ذاته ، وافقت الحكومة العراقية في العام 1965 ، على تمديد عمل شركة تي. دبليو. اس (T.W.S.) الامريكية لمدة سنة اعتبارا من 6 اذار 1965[93]. مع العلم ان تلك الاجازات استحصلت منها الحكومة العراقية رسوم سنوية تدفع لها بعد موافقة مجلس الوزراء العراقي على ذلك .

وفي واقع الحال ، ان مجلس الوزراء العراقي ، وبعد تسنم رئاسته عبد الرحمن البزاز في ايلول 1965 [94]. اعتمد على اقامة اوسع شبكة من العلاقات الخارجية مع دول العالم المختلفة ، ولم يقصر علاقاته على دولة او دول عدة، وانما اتجه للاستفادة من كل الامكانيات التي تتيحها له صلاته مع دول كثيرة ، معتمدا على امكاناتها الاقتصادية . اذن لاغرو ، ان عزز البزاز صلاته مع أي دولة يمكن ان يستفيد منها العراق في اطار يصب في مجرى التوجه الاستقلالي للعراق ، وعلى وفق ما تقدم ، جاءت زيارته الى واشنطن في تشرين الاول 1965[95]. لتوطيد العلاقات مع واشنطن على

الصعد كافة ففي لقاءه مع المسؤولين الامريكيين، اكد البزاز وبحكم الهاجس الاستقلالي الذي كان يسيطر على تفكيره، ان سياسة العراق هي ((عدم الانحياز الصحيح))، وان ((اشتراكية العراق ليست ماركسية اوشيوعية))[96]، وعليه لاريب ان طلب البزاز من المسؤولين الامريكيين مساعدات امريكية، وتشجيع الشركات الامريكية للاستثمار في العراق في المجالات كافة بغية تطوير التنمية الاقتصادية للبلاد [97].

ولابد من القول ان المشاريع العراقية التي اقيمت بالراسمال الامريكي في الاطار الزمني لهذه الدراسة ، كانت ذا مردود اقتصادي مفيد للعراق، ولابد وان حققت شيئا ايجابيا ذي فائدة للمسؤولين العراقيين ، لاسيما ان وجود الخبراء الامريكيين في المؤسسات الصناعية العراقية ، قد اضاف خبرة ونتائج علمية ملموسة. ما سبق لا يعني ، بالطبع الجانب السلبي الذي ينطوي عليه استثمار رؤوس الاموال الاجنبية ، كقاعدة عامة تنطبق على العراق وغيره ، فان الامر ناجم عنه في سياق عام لا خاص من ارتباط راس المال الوطني برؤوس الاموال الاجنبية ، ارتباطا عفويا ، مع ذلك ، فان الاستثمارات الامريكية ، اعتمدت اساسا طريقة بيع الاجهزة والمعدات الاقتصادية، والتي اثبتت الوقائع التاريخية، فيما بعد ، متانتها وملائمتها للاجواء العراقية، فضلا عن ذلك ، ان التطور الاقتصادي ، كبلد مثل العراق محسوبا على دول العالم الثالث ، كان لابد ان يمد الجسور مع اكبر دولة رأسمالية في العالم ، وبغض النظر عن النوايا الامريكية ، فان العراق هو الرابح في طرفي المعادلة .

الهوامش

(1) منهج سياسي جديد ، اعلنه جان هاي وزير الخارجية الامريكية في عام 1899، في عهد الرئيس الامريكي وليم مكنلي (1897-1901) ، كان القصد منه المحافظة على المصالح الامريكية التجارية في الصين بما في ذلك مناطق نفوذ الدول الاخرى (بريطانيا وروسيا والمانيا واليابان وفرنسا) فيه ، توسع بالتدريج مفهوم هذا المنهج السياسي وخاصة في عهد الرئيس ثيودور روزفلت (1901-1909) والرئيس ودرو ولسن (1913-1921) وتردد هذا المنهج على لسان المسؤولين الامريكيين بعد الحرب العالمية الاولى في سياسة النفط الدولية ، (ينظر: Robert A. Goldwin , Reading in American Foreign Policy , Vol. 2, Third Edition , Chicago , 1953 , pp. 95-96 .)

(2) للتفصيل عن امتيازات النفط في العراق ينظر : نوري عبد الحميد خليل ، التاريخ السياسي لامتيازات النفط في العراق 1925-1952 ، بيروت ، 1980 .

(3) للتفصيل يمكن الرجوع الى : سعاد رؤوف شير محمد، التغلغل الامريكي في العراق 1921-1939 ، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية الاداب ، جامعة بغداد ، 1995؛ حسين شذر ، العراق وامريكا 1945-1958 ، دار الملتقى ، بيروت ، 1999 .

(4) (النقطة الرابعة) : اسم اطلق على برنامج امريكي للمساعدات الامريكية ، اقترح الرئيس ترومان في 20 كانون الثاني 1949 ، بتقديم مساعدات للدول الصديقة لرفع مستوى حياتها الاقتصادية والاجتماعية (للتفصيل ينظر: راشد البراوي ، النقطة الرابعة في الميزان ، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة ، 1953 ، ص ص30-50) .

(5) للتفصيل عن مجلس الاعمار ينظر : عبد الله شاتي عبهول ، مجلس الاعمار في العراق 1950-1958 ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الاداب ، جامعة بغداد ، 1983 .

(6) المقابلة الشخصية مع الاستاذ الدكتور عبد الله شاتي عبهول بتاريخ 4 أيلول 2006.

(7) علاء جاسم محمد الحربي ، العلاقات العراقية – البريطانية 1945-1958 ، بيت الحكمة ، بغداد، 2002 ، ص ص272-275 .

(8) حسين شذر ، المصدر السابق ، ص474 .

(9) عبد الله شاتي عبهول ، تاريخ التخطيط الاقتصادي في العراق 14 تموز 1958-شباط 1963 ، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية الاداب ، جامعة بغداد ، 1995 ، ص ص20-21 .

(10) للتفصيل ينظر : المصدر نفسه ، ص25 وما بعدها .

(11) للتفصيل ينظر : سنان صادق حسين الزيدي ، سياسة الولايات المتحدة الامريكية تجاه العراق 1958-1963 ، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية التربية – ابن رشد، جامعة بغداد ، 2005 ، ص ص346-377 .

(12) للتفصيل عن موقف الولايات المتحدة من انقلاب 8 شباط 1963 ينظر : سنان صادق حسين الزيدي ، موقف الولايات المتحدة الامريكية من انقلاب 8 شباط 1963 في العراق ،-((الاستاذ)) - (مجلة)، كلية التربية – ابن رشد ، العدد 58 ، 2006، ص ص541-560 .

(13) جعفر عباس حميدي ، تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري 1958-1968، الجزء السادس (8 شباط 1963 – 18 تشرين 1963) ، بيت الحكمة ، الطبعة الثانية ، بغداد ، 2005، ص ص256-260 .

(14) للتفصيل عن موقف الولايات المتحدة الامريكية من حركة 18 تشرين الثاني 1963 ينظر : سنان صادق حسين الزيدي ، موقف الولايات المتحدة الامريكي من حركة 18 تشرين الثاني 1963 في العراق، بحث غير منشور، بغداد، 2006 ، ص ص4-15 .

(15) توماس أ. بريسون ، العلاقات الدبلوماسية الامريكية مع الشرق الاوسط من 1782-1975 ، ترجمة دار طلاس للترجمة والنشر ، بيروت ، 1974 ، ص563 .

(16) ولد طاهر يحيى في تكريت في عام 1913 ، تخرج في دار المعلمين ببغداد عام 1931، منح رتبة ملازم من المدرسة العسكرية في عام 1935 ، عضو اللجنة العليا للضباط الاحرار . عين مديراً عاماً للشرطة بعد ثورة 14 تموز 1958 ، عين رئيساً للاركان الجيش بعد انقلاب 8 شباط 1963 . شكل اربع وزارات ، ثلاث منها ، في عهد الرئيس عبد السلام عارف ، والرابعة في عهد الرئيس عبد الرحمن عارف . توفي في اذار 1986 (للتفصيل ينظر: علاء جاسم محمد الحربي، رجال العراق الجمهوري ، بغداد ، 2005 ، ص ص54-56) .

(17) للتفصيل عن منهاج وزارته ينظر : جعفر عباس حميدي ، تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري ، الجزء السادس ، ص ص21-31 .

(18) الرئيس السادس والثلاثون للولايات المتحدة الامريكية . ولد في ولاية تكساس في عام 1908 . انتخب عضواً في مجلس النواب في عام 1937 ، وخدم في القوة الجوية في المدة الواقعة بين عامي 1941 و 1942 . انتخب عضواً في مجلس الشيوخ في عام 1948، وانتخب نائباً للرئيس جون كنيدي في عام 1961، وخلفه بعد اغتياله في 22 تشرين الثاني 1963 . امضى مدة رئاسية كاملة بعد فوزه في انتخابات عام 1964 . توفي في عام 1973 (ينظر :
"The World Book Encyclopedia", World book– Chidcraft International , Inc., Vol. 11 , Chicago , 1981 , p. 120).

(19) ولد سترونغ في عام 1915 ، موظف في وزارة الخارجية الامريكية ، عمل سكرتيراً اول ثم مستشاراً في السفارة الامريكية في دمشق ، عين مديراً لدائرة شؤون الشرق الادنى في وزارة الخارجية الامريكية عام 1962 ، في عام 1963 ، عين سفيراً لبلاده في العراق حتى حزيران 1967 ، توفي في عام 1999 (تنظر: ((الاسواق التجارية))(مجلة)، بغداد ، العدد 528، 18 مايس 1963؛ الموقع التالي على الانترنيت www.u.s. department of state.com وعلى العنوان الاتي Department of State .

(20) تنظر : ((البلد)) (جريدة)، بغداد ، العدد 71 ، 28 تشرين الثاني 1963 .

(21) دار الكتب والوثائق ، قرارات مجلس الوزراء / العهد الجمهوري، البكر / يحيى ، رقم الملف بلا ، تسلسل الملف 11 ، جلسة مجلس الوزراء المنعقدة بتاريخ 22 كانون الاول 1963 ، قرار رقم 4 ، ص2 . (سنرمز لها في الهوامش القادمة د.ك.و.).

(22) د.ك.و.، المصدر نفسه، الملف نفسه، جلسة مجلس الوزراء المنعقدة بتاريخ 18 أيلول 1963، قرار رقم 75 ، ص21 .

(23) د.ك.و.، المصدر نفسه ، الملف نفسه ، جلسة مجلس الوزراء المنعقدة بتاريخ 22 كانون الاول 1963 ، قرار رقم 26 ، ص7 .

(24) ((الاسواق التجارية))، العدد 560 ، 4 كانون الثاني 1964 ، ص10 .

(25) Foreign Relation of the United States , 1964-1968, Vol. XXI , Near East Region , No. 162 , Airgram from the Embassy in Iraq to the Department of State , Baghdad , March 24 , 1964 , p. 334 .

(سنرمز لها في الهوامش القادمة .F.R.U.S)

(26) ولد ناصر الحاني بمدينة عانه في عام 1920 ، اكمل دراسته في دار المعلمين العالية ببغداد في عام 1943، نال شهادة الدكتوراه في النقد الادبي من جامعة لندن في عام 1950، تقلد مناصب عدة في وزارة المعارف في الملحقيات الثقافية في لندن وواشنطن عام 1959، عمل في جامعة لندن ، عين سفيراً للعراق في واشنطن في عام 1964 حتى 6 حزيران 1967 ، عين وزيراً للخارجية في 17 تموز 1968، اغتيل في تشرين الثاني 1968 . (ينظر : محمود فهمي درويش واخرون ، دليل الجمهورية العراقية لسنة 1960، بغداد ، 1961 ، ص298؛ اديث وائي ، ايف ، بنيروز، العراق دراسة في علاقاته الخارجية وتطوراته الداخلية 1915-1975، ترجمة عبد المجيد حسيب القيسي ، الجزء الثاني ، الدار العربية للموسوعات ، بيروت، 1989 ، ص186) .

(27) F.R.U.S. , 1964-1968 , Vol. XXI , No. 163, Subject: Iraq , Internal and External Affairs, Memorandum of Conversation , Washington , April 20 , 1964 , pp. 334-335 .

(28) ولد راسك في ولاية جورجيا في عام 1909 ، اكمل دراسته الجامعية في كلية دافيد ستون بولاية كارولينا الشمالية ، شارك في الحرب العالمية الثانية . عين مساعداً لوزير الخارجية لشؤون الامم المتحدة في عام 1949 . عين مساعداً لوزير الخارجية للشرق الاقصى في عام 1950 . عين وزيراً للخارجية في عام 1961 حتى عام 1969. توفي في عام 1994 (تنظر : ((الزمان))(جريدة)، بغداد ، العدد 7048 ، 27 كانون الثاني 1961 ؛ ينظر الموقع التالي على الانترنيت : www.u.s. department of state.com وعلى العنوان التالي : (Department of State) .

(29) ولد صبحي عبد الحميد في بغداد عام 1924 ، تخرج من الكلية العسكرية في عام 1948، انضم الى تنظيم الضباط الاحرار في عام 1955 ، عين مديراً للحركات العسكرية في 10 شباط 1963 ، عين وزيراً للخارجية بعد 18 تشرين 1963، عين وزيراً للداخلية في 14 تشرين الثاني 1964 ، استقال من منصبه في 30 حزيران 1965 ، له مؤلفات عدة منها ((اسرار ثورة 14 تموز في العراق))،(ينظر: علاء جاسم محمد الحربي ، المصدر السابق ، ص ص9-12) .

(30) F.R.U.S. , 1964-1968 , Vol. XXI , No. 164, Letter from Secretary of State Rusk to Minister of Foreign Affairs Al-Hamid , Washington , May 7 , 1964 , p. 337 .

(31) ولد مسعود محمد عام 1919 ، وينتمي الى اسرة كوراني ، وهي من أعرق الاسر العلمية الفقهية ، خريج كلية الحقوق عام 1945 ، عمل قاضياً ، وانتمى الى الحزب الديمقراطي الكردستاني في بداية تأسيسه ، عضو في مجلس النواب في عام 1954، ممثل عن مدينة كويسنجق، عين وزيراً للدولة في عام 1964 ، له مؤلفات رصينة مثل ((التفسير البشري للتاريخ)) و ((لسان الكرد))، توفي في عام 2002 (ينظر : حميد المطبعي ، عراقيون في الواح الابداع . مسعود محمد صوت الحرية، ((الزمان))، العدد 1966، 19 تشرين الثاني 2003) .

(32) د. ك.و.، قرارات مجلس الوزراء / العهد الجمهوري ، طاهر يحيى ، رقم الملف بلا، تسلسل الملف 15 ، جلسة مجلس الوزراء المنعقدة بتاريخ 9 أيلول 1964 ، قرار رقم 7، ص3 .

(33) للتفصيل عن بنود الاتفاقية ، تنظر:((وزارة الخارجية))، مجموعة المعاهدات والاتفاقيات المعقودة بين العراق والدول الاجنبية، الجزء الخامس ، مطبعة الحكومة، بغداد، 1965 ، ص ص1196-1200.

(34) ((الجمهورية))(جريدة)، بغداد ، العدد 390 ، 26 كانون الثاني 1965 .

(35) ((الجمهورية)) ، العدد 421، 2 اذار 1965 .
(36) المقابلة الشخصية مع المؤرخ الدكتور نوري عبد الحميد خليل بتاريخ 20 أيلول 2006.
(37) ينظر: عبد الحسن زلزلة ، حجم القروض الاجنبية التي يحتاجها الاقتصاد العراقي خلال سنوات الخطة، -((الاقتصادي))(مجلة)، بغداد، العدد4،3، 4 آذار1966، ص ص236-240 .
(38) ولد تالبوت في عام 1915 ، عين بمنصب نائب مساعد وزير الخارجية الامريكية لشؤون الشرق الادنى وجنوب اسيا في عام 1961 ، عين سفيراً لبلاده في اليونان في عام 1965 ، لا يزال حياً ، (ينظر: الموقع التالي على الانترنيت : www.u.s. department of state.com وعلى العنوان التالي : Department of State) .
(39) ((الاسواق التجارية)) ، العدد 575 ، 18 نيسان ، 1964 .
(40) د.ك.و.، قرارات مجلس الوزراء / العهد الجمهوري ، طاهر يحيى، رقم الملف بلا، تسلسل الملف 12 ، جلسة مجلس الوزراء المنعقدة بتاريخ 12 شباط 1964 ، رقم القرار 49، ص6 .
(41) ((الاسواق التجارية))، العدد 568، 29 شباط 1964 ، ص5 .
(42) د.ك.و.، قرارات مجلس الوزراء الجمهوري ، طاهر يحيى، رقم الملف بلا ، تسلسل الملف15، جلسة مجلس الوزراء المنعقدة بتاريخ 23 تشرين الثاني 1964، قرار رقم 43 ، ص14 .
(43) ((الاسواق التجارية))، العدد 656 ، 13 تشرين الثاني 1965 ، ص2 ؛ ((الجمهورية))، العدد 687، 2 كانون الاول 1965 .
(44) ((الجمهورية))، العدد 443، 23 آذار 1965 .
(45) د.ك.و.، قرارات مجلس الوزراء / العهد الجمهوري ، طاهر يحيى، رقم الملف بلا، تسلسل الملف15، جلسة مجلس الوزراء المنعقدة بتاريخ 23 تشرين الثاني 1964، قرار رقم 40 ، ص13 .
(46) حميد فجر ذياب الدليمي ، التطورات الاقتصادية في العراق 1963-1968، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية التربية ، الجامعة المستنصرية ، 1999 ، ص125 .
(47) ينظر : احمد عجيل جاسم الدوري ، تقويم دور القطاع الصناعي المختلط في الاقتصاد العراقي، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية الادارة والاقتصاد ، الجامعة المستنصرية ، 1989 ، ص191 .
(48) ((الجمهورية))، العدد 583، 18 آب 1965 .
(49) المصدر نفسه .

(50) ولد عبد الصاحب العلوان في بغداد عام 1921 ، حاصل على شهادة الدكتوراه في الاقتصاد، عين وزيراً للزراعة وكالة في 17 كانون الاول 1963 ، ثم وزيراً للاصلاح الزراعي في وزارتي طاهر يحيى الثانية والثالثة (18 حزيران 1964-16 أيلول 1965) . (ينظر: جاسم محمد الذهبي، القيادات الوزارية في العراق خلال ثلاثة عقود 1958-1988، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة بغداد ، 1993 ، ص172) .

(51) ((الاسواق التجارية))، العدد 592 ، 15 آب 1964 ، ص4 .

(52) ((الجمهورية)) ، العدد 232 ، 19 آب 1964 .

(53) د.ك.و.، قرارات مجلس الوزراء / العهد الجمهوري ، طاهر يحيى، رقم الملف بلا، تسلسل الملف15 ، جلسة مجلس الوزراء المنعقدة بتاريخ 9 ايلول 1964، قرار رقم 44 ، ص3 .

(54) للتفصيل عن قرارات التأميم فيما يخص تأميم فروع المصارف الاجنبية في العراق . (ينظر: حميد فجر ذياب الدليمي ، المصدر السابق ، ص ص247-249).

(55) د.ك.و.، قرارات مجلس الوزراء / العهد الجمهوري ، طاهر يحيى، رقم الملف بلا، تسلسل الملف15،جلسة مجلس الوزراء المنعقدة بتاريخ 11تشرين الاول1964، قرار رقم 43، ص13 ؛

"The Middle East Journal" . 464 , p. 1964 , U.S.A., N.4 , Vol. 18,

(56) ولد البزاز في بغداد عام 1913 ، خريج كلية الحقوق في لندن عام 1938 ، تسنم مناصب وظيفية عدة في الحكومة العراقية ، عين سفيراً في بريطانيا في عام 1963 ، عين نائباً لرئيس الوزراء العراقي ووزيراً الخارجية في 6 أيلول 1965. شكل وزارتين ، الاولى في عهد الرئيس عبد السلام عارف في أيلول 1965، والثانية في عهد الرئيس عبد الرحمن عارف 16 نيسان 1966 ، استقال من منصبه في آب 1966، توفي عام 1973 ، للتفصيل عن حياته ودوره السياسي . (ينظر: محمد كريم مهدي المشهداني ، عبد الرحمن البزاز . دوره الفكري والسياسي في العراق حتى ثورة 17 تموز 1968، بغداد 2002).

(57) ولد همفري في ولاية داكوتا الجنوبية في عام 1911 . انتخب عضواً في مجلس الشيوخ في عام 1949. اختاره الرئيس جونسون نائباً له في عام 1964 . رشحه الحزب الديمقراطي في الانتخابات الرئاسية لعام 1968 ، ولكنه خسرها امام منافسه الجمهوري . أعيد انتخابه الى عضوية مجلس الشيوخ في عام 1970 ، توفي في عام 1978 . (ينظر :

"Encyclopedia Judaica" (Jerusalem , Vol. 17 , 1974 , p. 316 .)

(58) ولد مان في عام 1912 ، موظف في وزارة الخارجية الامريكية ، عين سفيراً في السلفادور في عام 1955 ، ثم مساعداً لوزير الخارجية الامريكية للشؤون

الاقتصادية في عام 1957 ، في عام 1960 عين مساعداً لوزير الخارجية للشؤون الداخلية الامريكية ، عين سفيراً لبلاده في المكسيك في عام 1961 ، عين وكيلاً لوزير الخارجية الامريكية للشؤون الاقتصادية في عام 1965، توفي في عام 1999 . (ينظر : الموقع التالي على الانترنيت:
Department وعلى العنوان التالي : www.u.s. department of state.com of State).

(59) F.R.U.S. , 1964-1968 , Vol. XXI , No. 176, Telegram from the Department of State to the Embassy in Iraq , Washington , October 26 , 1965 , pp. 353-354 .

(60) ((الجمهورية)) ، العدد 671، 15 تشرين الثاني 1965 .

(61) ((الجمهورية)) ، العدد 673، 17 تشرين الثاني 1965 .

(62) للتفصيل عن حجم التبادل بين الولايات المتحدة الامريكية والعراق خلال نطاق الاطار الزمني للدراسة ، يمكن الرجوع الى : سنان صادق حسين الزيدي ، التبادل التجاري بين الولايات المتحدة الامريكية والعراق 18 تشرين الثاني 1963- 13 نيسان 1966 . دراسة تاريخية ، مطبعة جعفر العصامي ، بغداد 2006 ، ص19 وما بعدها.

(63) ((الاسواق التجارية))، العدد 565 ، 8 شباط 1964 ، ص7 .

(64) ((الاسواق التجارية))، العدد 576 ، 25 نيسان 1964 ، ص5 .

(65) F.R.U.S., 1964-1968, Vol.XXI, No. 163, Subject : "Iraq internal and External Affairs" Memorandum of Conversation, Washington, April 20 , 1964 , p. 353.

(66) ((الجمهورية))، العدد 75 ، 20 شباط 1964 .

(67) ((الجمهورية))، العدد 79 ، 25 شباط 1964 .

(68) المصدر نفسه.

(69) ولد عبد الهادي الراوي في الانبار في عام 1918 ، خريج الكلية العسكرية، عين وزيراً للزراعة في وزارة طاهر يحيى الاولى من 15 آذار 1964 ولغاية 17 حزيران 1964. (ينظر : جاسم محمد الذهبي، المصدر السابق ، ص172).

(70) ((الجمهورية))، العدد 376 ، 12 كانون الثاني ، 1965 .

(71) ((الاسواق التجارية))، العدد 365 ، 19 حزيران 1965 .

(72) المقابلة الشخصية مع المؤرخ الدكتور جعفر عباس حميدي بتاريخ 3 أيلول 2006.

(73) للتفصيل عن نصوص قرارات التأميم. ينظر: جعفر عباس حميدي، تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري 1958-1968 ، الجزء السابع ، ص ص215-234.

(74) المقابلة الشخصية مع المؤرخ الدكتور جعفر عباس حميدي بتاريخ 30 أيلول 2006.
(75) ((الجمهورية))، العدد 198 ، 15 تموز 1964 .
(76) اديث وائي ، ايف ، بنيروز، المصدر السابق ، ص46 .
(77) المقابلة الشخصية مع العلامة المؤرخ الدكتور كمال مظهر احمد بتاريخ 3 تموز 2006 .
(78) F.R.U.S., 1964-1968, Vol.XXI, No. 163, Subject: Telegram from the Department of State to the Embassy in Iran , Washington, September 3, 1964 , p. 340.
(79) Ibid .
(80) Ibid, No. 163, Subject: Telegram from the Department of State to the Embassy in Iraq, Washington, December 4, 1964 , p. 343.
(81) ((الجمهورية))، العدد 378 ، 14 كانون الثاني 1965 .
(82) ((الجمهورية))، العدد 458 ، 8 نيسان 1965 .
(83) ((الجمهورية))، العدد 473 ، 27 نيسان 1965 .
(84) ((الجمهورية))، العدد 521 ، 16 حزيران 1965 .
(85) ((الجمهورية))، العدد 595 ، 30 آب 1965 .
(86) ولد جميل الملائكة في بغداد في عام 1921، حاصل على شهادة الدكتوراه في الهندسة ، عين وزيراً للصناعة في 11 تموز 1965 لغاية 6 أيلول 1965 . (ينظر : جاسم محمد الذهبي ، المصدر السابق ، ص180) .
(87) ولد سلمان عبد الرزاق أسود في بغداد في عام 1918 ، حاصل على شهادة بكلوريوس حقوق ، ثم دبلوم في علوم الكيمياء ، عين وزيراً للتخطيط من 21 أيلول 1965 ولغاية 9 آب 1966 . (ينظر : المصدر نفسه ، ص176) .
(88) ((الجمهورية))، العددان 559 و 665 ، 25 تموز و9 تشرين الثاني 1965.
(89) ((الجمهورية))، العدد 79 ، 24 شباط 1964 .
(90) ((الجمهورية))، العدد 609 ، 13 أيلول 1965 .
(91) د.ك.و.، قرارات مجلس الوزراء / العهد الجمهوري ، طاهر يحيى، رقم الملف بلا، تسلسل الملف 15 ، جلسة مجلس الوزراء المنعقدة بتاريخ 28 تشرين الاول 1964 ، قرار رقم 6، ص2 .
(92) د.ك.و.، المصدر نفسه ، جلسة مجلس الوزراء المنعقدة بتاريخ 1 تشرين الاول 1964 ، قرار رقم 31 ، ص10 .
(93) ((الجمهورية))، العدد 425 ، 6 آذار 1965 .
(94) ينظر:جعفر عباس حميدي، تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري 1958-1968 ، الجزء الثامن ، ص229.

(95) ((الجمهورية))، العدد 635 ، 9 تشرين الاول 1965 .

(96) F.R.U.S., 1964-1968, Vol.XXI, No. 176, Telegram from the Department of State to the Embassy in Iraq, Washington, October 26, 1965 , p. 354.

(97) Ibid .